أنباء لبنانية

ما هي مشكلة فرنسا في لبنان.. ولماذا تدخل في النقاش على الحقائب؟

محمد بسام الحسيني

طوال الأسبوعين الماضيين ساد التساؤل حول ما إذا كان الموقف الفرنسي من حزب الله متناقضا بين دعوته الى لقاء الرئيس ايمانويل ماكرون خلال زيارتيه الأخيرتين الى لبنان ثم تأييد باريس لوجهة النظر المؤيدة لمداورة الحقائب الوزارية في الحكومة بما فيها «المال» وأن يتولى رئيس الوزراء المكلف تسمية جميع وزرائه كما ينص الدستور اللبناني وهو ما يرفضه الحزب.

وفي الواقع، فإنه ليس في الأمر تناقضا بحسب مصادر ديبلوماسية غربية وثيقة الاطلاع على الملف اللبناني، والتي تؤكد ان فرنسا لا تناور في موقفها من الثنائي الشيعي ولا مشكلة لديها في توليه حقيبة المال أو تسميته لوزرائه بالاتفاق مع رئيس الحكومة رغم ما يسببه ذلك من استياء لدى باقي الفرقاء الذين يشكون أصلا من استقواء حزب الله بفعل فائض القوة لديه عليهم.

لكن فرنسا بحسب المصادر تنظر إلى ما هو أبعد من ذلك ولا ترى ـ كما يرى اللبنانيون ـ أن الأهم الآن هو مجرد تشكيل سريع للحكومة فقط، وإنما تتعاطى مع مبادرتها ككل متكامل ينبغي ان يُستكمل بمؤتمرات اقتصادية وهنا بيت القصيد، لأن اغلب من سيساهمون في هذه المؤتمرات هم على عداء اليوم مع حزب الله الذي يهدد شعوبهم ومصالحهم بتدخلاته الخارجية في أكثر من مكان ودوره الإقليمي المنحاز.

من هنا تقول المصادر ان وجود الحزب، او من يسميه ليقبض على القرار من خلاله في أي وزارة، سيعني تلقائيا مشاركته المباشرة ويستتبع بالتالي رفض تلك الدول للمشاركة في مساعدة لبنان وفق المساعي الفرنسية ومؤتمر «سيدر» خاصة في ظل ما يواجهه المجتمع الدولي ومختلف اعضائه من ضغوط أصلا بسبب ازمة «كورونا».

وحتى تتجاوز فرنسا الحرج وتعزز فرص نجاح مبادرتها اعتمدت تكتيك استبعاد جميع الأحزاب من الحكومة لحفظ ماء وجه «الثنائي الشيعي» رغم وجود أحزاب غير متورطة في الفساد الممنهج والمرصود دوليا، فالكتائب اللبنانية مثلا انسحبت من الحكومة سابقا ورئيسها النائب المستقيل سامي الجميل توقع وحذر قبل سنوات مما وصلت إليها البلاد من حال مزرية حاليا وثبت انه كان واقعيا وعلى حق، والقوات اللبنانية ايضا تلقفت بدورها الاشارات وساهمت في تسهيل المبادرة بالنأي بنفسها عن الحكومة تسمية وتشكيلا، وهي الطرف الذي يستخدمه «الثنائي الشيعي» عادة لشد عصب قواعده.

اما أطراف السلطة الأساسيون خلال العهود المتعاقبة فاتخذوا مواقف متباينة، التيار الوطني الحر متهيب للموقف وقد قرأ بوضوح آثار الأزمة الاقتصادية القادمة وما قد يترافق معها من تهديد بالعقوبات، ومن مصلحته إنقاذ آخر سنتين في العهد. الحزب الاشتراكي كان أول المعترفين بأخطاء وآثام المرحلة الماضية مذكرا بحجمه المتواضع مقارنة بالآخرين ومبديا استعداده لتسهيل الطريق أمام الاصلاح بل ومراجعة أدائه، أما تيار المستقبل والذي اقرت شخصيات مرموقة فيه ايضا بمسؤوليته عن التركة الثقيلة وسوء الإدارة في لبنان، فبدوره قرر الانسحاب من الحكومة المقبلة أملا في إنقاذ صلاحيات رئيس الوزراء من جديد والتي من دونها لا يمكن إدارة البلد بشكل سليم، وتعطيل هذه الصلاحيات هو أبرز سبب للويلات في الماضي القريب.

أما «الثنائي الشيعي» بالمقابل يغرد خارج السرب.. وبدلا من تفهم الموقف الفرنسي فإنه مارس أعلى الضغوط وكأن باريس تخوض معركة وجودية ضده.. وقد يكسب مقاعد معدودة في حكومة يراها العالم فرصة لوقف الانهيار، لكنه سيُفقد الفرنسيين الساعين للإنقاذ القدرة على جمع القدر الأكبر من الاستثمارات والمساعدات التي يطمحون لجمعها من اجل لبنان وهو ما يجعل كلفة مقاعد الثنائي عالية جدا وتضاف الى لائحة الخسائر والفرص الضائعة امام لبنان لأسباب سياسية وسلسلة الحواجز امام المكافحة الفعلية لفساد مستشر يثير دهشة العالم بحجمه وسكوت الشعب اللبناني عنه!

مصادر لـ«الأنباء»: عرض على بري تسمية وزير غير شيعي للمالية من حلفائه

عون للقرار المناسب بالوقت المناسب.. وتوجّه لحكومة «أمر واقع»

بيروت ـ عمر حبنجر

«الدولة المدنية»، بديل رئيس مجلس النواب نبيه بري عن تكريس حقيبة وزارة المال للثنائي الشيعي، وتقول مصادر: صاحب هذا الطرح ان كل شيء في لبنان ثابت لا يتحرك منذ الاستقلال، فإما يتحرك الجميع عبر الدولة المدنية وإما يبقى كل شيء على وضعه.

وتنفي المصادر عينها ان تكون هذه «مثالثة مقنعة»، وتتهم رؤساء الحكومة السابقين بالعمل على إفشال المبادرة الفرنسية من خلال رفض مطلب الثنائي، متجاهلة أي المصادر عينها «الحقيبة الإقليمية» المتخفية خلف حقيبة وزارة المال وإلا فما مبرر دخول موسكو على خط الاتصالات مع طهران التي تشاركها الحضور على الأرض السورية؟ وفي هذا السياق تحديدا، تواصل الموفد الرئاسي ميخائيل بوغدانوف مع المسؤولين الأميركيين طالبا منهم تحييد لبنان عن الأزمة القائمة بين طهران وواشنطن، وبالتالي التدخل لدى «حزب الله» من اجل تسهيل وتسريع عملية تشكيل الحكومة اللبنانية، كما كشفت موسكو عن اتصالات مع باريس لمتابعة الوضع اللبناني.

وقال مصدر متابع لـ«الأنباء» انه لطالما احتسب المسؤولون الإيرانيون بيروت ضمن العواصم الخاضعة لسيطرتهم بعد بغداد ودمشق وصنعاء، وأمل ان يكون هؤلاء المسؤولون اقتنعوا بأن لبنان، على صغر مساحته، أشبه بعظام السمك يستحيل بلعه. وطبعا لايزال مبكرا الاعتقاد بأن الترياق الروسي فعل فعله إنما من اللافت تصريح للناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية يدعو القوى السياسية في لبنان ان يضطلعوا بمسؤولياتهم التي تشكل لب الموضوع وان يعملوا على تسهيل تشكيل حكومة الرئيس مصطفى اديب على ان تكون ذات مهمة إطلاق الإصلاحات الضرورية لتلاقي تطلعات الشعب اللبناني.

مصادر قصر بعبدا الجمهوري، أشارت الى أن المشكلة ليست في بعبدا بل في مكان آخر، وان وضع مطالب لا إجماع عليها يعقد الأمور ولا يسهلها مع التأكيد على موقف الرئيس ميشال عون الرافض لتطييف أي من الحقائب الوزارية، بما في ذلك حقيبة المالية، وقالت المصادر ان «عون معني بإنجاح المبادرة الفرنسية، وعلى هذا الأساس يتولى اجراء مشاورات مع مختلف الافرقاء لإيجاد حلول توافقية سريعة وهو ينتظر أمرا ايجابيا يؤدي الى ولادة الحكومة، لكنه لن ينتظر الى ما شاء الله... وسيتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب».

والقرار المناسب، بل والممكن بالنسبة للرئيس عون، هو توقيع التشكيلة الحكومية التي يعرضها عليه الرئيس المكلف مصطفى اديب، وليذهب بعدها الى مجلس النواب لنيل الثقة، بصرف النظر عن موقف «أمل» و«حزب الله»، فإذا نال الثقة يكون مرّ وإذا حصل العكس تتولى حكومته تصريف الأعمال، وهذا ابغض الحلال.

وفي معلومات «الأنباء» أن آخر عرض طرح على الرئيس بري هو اختياره اي شخصية سنية، مسيحية، درزية، يرضى بها وعنها، لوزارة المال حماية لمبدأ المداورة في الوزارات الذي يشكل اختيار شيعي لها خرقا لهذا المبدأ، ينتظره كثيرون بوزاراتهم في الطليعة «التيار الوطني الحر» القابض على وزارة الطاقة منذ عدة سنوات.

سامي الجميل برفقة زوجته وابنته في أسواق طرابلس وسط ترحيب الأهالي

انتشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو لرئيس حزب الكتائب النائب المستقيل سامي الجميل خلال جولته في أسواق طرابلس برفقة زوجته الطرابلسية حاملا ابنته، وبحسب الفيديو فقد لاقى الجميل ترحيبا كبيرا من قبل الأهالي.

سامي الجميل برفقة زوجته وابنته في أسواق طرابلس وسط ترحيب الأهالي

قاسم هاشم لـ «الأنباء»: لا حكومة ما لم تسند وزارة المالية إلى الثنائي الشيعي

بيروت ـ زينة طبّارة

النائب قاسم هاشم

رأى عضو كتلة التنمية والتحرير النائب د.قاسم هاشم ان من يتحدث عن كسر الأعراف، ربما يسعى الى كسر البلد برمته، اذ كان اولى به ان ينتبه الى ان التوزيع الطائفي على الرئاسات الثلاث، هو عرف اقوى من القوانين، وبالتالي غير قابل للكسر، مشيرا الى ان الدستور كرس مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، الى حين إلغاء الطائفية السياسية وفق المادة 95 منه، لكنه لم يحدد لا من قريب ولا من بعيد كيفية التوزيع الطائفي والمذهبي على هذا الموقع او ذاك.

وردا على سؤال أكد هاشم، في تصريح لـ «الأنباء»، ان البعض يريدها معركة سياسية طائفية، فيما نحن في كتلة التنمية والتحرير نريد فقط تطبيق الاعراف والمواثيق، لا نكاية بأحد، ولا تحديا لأي كان، انما نريدها عقلانية من باب إحقاق الحق، على قاعدة المساواة والشراكة في القرار الوطني، كفى تظلما وتهكما على الآخرين، وكفى بكاء ونحيبا على الحقوق والصلاحيات، فالذين هتكوا حرمتها وتلاعبوا بها وساوموا عليها، هم الذين يتداعون اليوم طائفيا لكسر الأعراف، وبالتالي للاستيلاء على حقيبة المالية، متسلحين بمبدأ المداورة وتداول السلطات.

وعن ضرورة تنازل الجميع، بمن فيهم الثنائي الشيعي، لصالح انطلاق عجلة الدولة بعد هذا الكم من النكبات والانتكاسات، قال هاشم: المشكلة لا تكمن لا بالتنازلات ولا بالتسويات ولا بتدوير الزوايا، انما بتعاطي البعض مع هذه الازمة من باب المكاسرة السياسية. لا احد يستطيع المزايدة على الرئيس نبيه بري في ايجاد المساحات المشتركة بين كل المكونات اللبنانية، وواهم من يعتقد ان باستطاعته التصويب على عين التينة، التي تعرف جيدا كيف وأين تطبخ الامور، وتعلم ما هي الجهة التي تحاول توزيع الاطباق على المائدة الحكومية.

وعن مصير المبادرة الفرنسية، أكد انها لم تنته بعد، انما اصيبت بعدد من السهام السامة من قبل الذين ادخلوا البلاد في هذه الازمة العقيمة والمقيتة، معربا عن يقينه بأن خلفية استهداف المبادرة الفرنسية ابعد من حدود الوطن، وفي سبيل خدمة بعض الطباخين الدوليين والاقليميين، وما في قراءة العقوبات الاميركية سوى استنتاجات حاسمة بمن يقف خلف استهداف المبادرة الفرنسية.

وختم هاشم حاسما الجدل: لا حكومة ما لم تسند وزارة المال الى الطائفة الشيعية الكريمة، وعلى قاعدة تحقيق التوازن والشراكة الحقيقية، وعلى من يريد المكاسرة الاعتراف بهذا العرف غير القابل للكسر، والتفاهم على اساسه مع الرئيس المكلف حول اسم الوزير الشيعي للمالية، على ان يكون متخصصا بعلم المال والارقام، ومن خارج الانتماءات الحزبية، ولا يشكل استفزازا لاحد.

أنباء مصرية

مدبولي من العاصمة الإدارية: التحدي الأكبر هو الالتزام بالبرنامج الزمني للتنفيذ

وزير المالية: نجحنا في احتواء تداعيات أزمة «كورونا» بثمار الإصلاح الاقتصادي

القاهرة ـ ناهد إمام وهالة عمران

أكد وزير المالية د.محمد معيط أن الحكومة نجحت في احتواء تداعيات أزمة كورونا، حيث أتاحت الإصلاحات التي اتخذتها القيادة السياسية، وساندها الشعب خلال السنوات الماضية قدرا من الصلابة للاقتصاد القومي يمكنه من التفاعل مع التحديات والصدمات الداخلية والخارجية.

وأشار معيط، في لقائه امس مع د.فيرا سونج واي وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة عبر تقنية «الفيديو كونفرانس» بحضور شيرين الشرقاوي (مساعد وزير المالية للشئون الاقتصادية)، إلى الاستمرار في تنفيذ حزمة متكاملة من الإصلاحات الهيكلية لتعزيز بنية الاقتصاد الكلي، بما يسهم في تحقيق المستهدفات الاقتصادية بتسجيل فائض أولي، ورفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى المتوسط بنسبة 5,5٪، كما توقعت مؤسسة «موديز» في تقريرها الأخير، نتيجة للمشروعات التنموية المهمة الجاري تنفيذها من أجل تعظيم القدرات الإنتاجية، وتوسيع القاعدة التصديرية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم خفض معدلات عجز الموازنة والدين العام، على النحو الذي يساعد في الحفاظ على المكتسبات الاقتصادية.

رئيس الحكومة د.مصطفى مدبولي يتفقد مبنى مجلس الوزراء ووزارة الخارجية في العاصمة الإدارية

وقال الوزير، إن الحكومة انتهجت سياسة استباقية في التعامل مع أزمة كورونا حيث بادرت القيادة السياسية بتخصيص حزمة مالية مساندة للاقتصاد المصري تبلغ 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، على النحو الذي أسهم في تخفيف حدة الصدمة، ودعم القطاعات والفئات الأكثر تضررا، لافتا إلى أن مصر، الدولة الوحيدة بالشرق الأوسط وأفريقيا التي احتفظت بثقة جميع مؤسسات التقييم العالمية الثلاث: «ستاندرد آند بورز» و«موديز» و«فيتش» خلال فترة من أصعب الفترات التي شهدها الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا.

من جانبها، قالت د.فيرا سونج واي وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة «لولا الإصلاح الاقتصادي ما استطاعت مصر مجابهة آثار كورونا، مثمنة النتائج الاقتصادية التي حققتها مصر رغم تداعيات الجائحة على الاقتصاد العالمي والمصري».

إلى ذلك، تفقد د.مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء امس العاصمة الإدارية الجديدة، للوقوف على سير العمل في مشروعاتها المختلفة، في ضوء خطة الحكومة لبدء انتقال الوزارات والعاملين إلى مقارها هناك العام المقبل، وعقد رئيس الوزراء في مستهل الزيارة اجتماعا، مع المسؤولين شدد خلاله على حجم العمل الكبير الذي تشهده العاصمة في مختلف مشروعاتها، لافتا إلى أن التحدي الأكبر هو الالتزام بالبرنامج الزمني للتنفيذ.

كما تفقد رئيس مجلس الوزراء مبنى مجلس الوزراء بالحي الحكومي، مستمعا إلى شرح حول مكونات المبنى الذي يضم الطابق الأرضي منه مكاتب الأمن وكبار الزوار ومنطقة احتفالات وقاعة الصحافة والمتحف والمطعم «الكافتيريا» وملحقات قاعة التدريب، كما زار مبنى وزارة الخارجية.

أنباء سورية

بعد إعلان عزمها مقاضاة الحكومة السورية

دمشق تهدد هولندا بالملاحقة القانونية: آخر من يحق له الحديث عن حقوق الإنسان

عواصم ـ وكالات: ردت وزارة الخارجية والمغتربين السورية على قرار الحكومة الهولندية مقاضاة حكومة الرئيس بشار الأسد بسبب «اتهامات جسيمة لحقوق الإنسان» في سورية.

واتهمت الخارجية السورية الحكومة الهولندية باستخدام «محكمة العدل الدولية لخدمة الأجندات الأميركية»، مشيرة إلى أن «هذه الحكومة هي آخر من يحق له الحديث عن حقوق الإنسان ومعاناة المدنيين في سورية».

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية «سانا» عن مصدر رسمي في الوزارة قوله: «من جديد تصر الحكومة الهولندية التي ارتضت لنفسها دور التابع الذليل للولايات المتحدة الأميركية على استخدام محكمة العدل الدولية في لاهاي لخدمة أجندات سيدها الأميركي السياسية واستعمالها منصة للقفز فوق الأمم المتحدة والقانون الدولي وذلك في انتهاك فاضح لتعهداتها والتزاماتها كدولة المقر لهذه المنظمة الدولية ونظامها».

وأضاف المصدر إن «الحكومة الهولندية هي آخر من يحق له الحديث عن حقوق الإنسان وحماية المدنيين بعد فضيحتها الكبرى أمام الرأي العام الهولندي ودافعي الضرائب من شعبها نتيجة قيامها بدعم وتمويل تنظيمات مسلحة في سورية تصنفها النيابة العامة الهولندية تنظيمات إرهابية».

وأوضح المصدر أن «هذا الموقف الهولندي ما هو إلا مناورة للتمويه على فضائح هذا النظام ومحاولة يائسة بائسة للحصول عبر هذا الإجراء على ما لم تستطع هولندا الحصول عليه عبر دعمها للتنظيمات الإرهابية في سورية».

وشدد على أن «حكومة الجمهورية العربية السورية تحتفظ لنفسها بحق الملاحقة القانونية لكل من تورط بدعم الإرهاب في سورية وتحمل الدول الشريكة بسفك الدم السوري حكومات وأفرادا المسؤولية الكاملة عن دماء المدنيين وتدمير المنشآت والبنية التحتية وسرقة ثروات الشعب السوري والمعاناة التي يعيشها السوريون اليوم في حياتهم اليومية جراء الإرهاب الاقتصادي الذي يتعرضون له والذي يمثل أحد الأوجه القذرة للحرب على سورية والتي تستهدف لقمة عيشهم». وكانت هولندا قد كشفت أمس الأول عن سعيها إلى اتخاذ إجراءات ضد النظام السوري أمام أعلى محكمة في الأمم المتحدة لارتكابها انتهاكات حقوق الإنسان.

وأوضحت الحكومة الهولندية أن منظمات دولية عدة أبلغت، خلال سنوات، عن ارتكاب النظام السوري انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد السوريين، بما في ذلك التعذيب، والقتل والإخفاء القسري والهجمات بالغازات السامة.

واشنطن تعزز تواجدها شمال شرق سورية برادارات وعربات برادلي

وكالات: أعلن الجيش الأميركي عن تعزيز انتشاره العسكري في شمال شرق سورية على الرغم من جهود سابقة للحدّ من تواجده هناك، في خطوة تأتي بعد التوتر بين القوات الأميركية والروسية في المنطقة.

وقال المتحدث باسم القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم) بيل اوربان في بيان: إن القيادة «نشرت رادار سنتينال وكثفت الطلعات الجوية للمقاتلات الأميركية فوق قواتنا ونشرت عربات برادلي القتالية لتعزيز القوات الاميركية» في المنطقة التي يسيطر عليها الجيش الأميركي مع حلفائه من مسلحي قوات سوريا الديموقراطية «قسد» التي يهيمن عليها الأكراد.

وأفاد مسؤول أميركي طلب عدم كشف هويته بأن عدد العربات المدرعة التي تم إرسالها كتعزيزات لم يتجاوز الست، يرافقها «أقل من 100» جندي.

وأضاف أوربان دون أن يأتي على ذكر روسيا إن هذه التعزيزات تهدف الى «المساعدة في ضمان سلامة وأمن قوات التحالف»، وأن الولايات المتحدة «لا تسعى الى التصادم مع أي دولة أخرى في سورية، لكنها ستدافع عن قوات التحالف في حال تطلب الأمر ذلك».

مع ذلك فإن المسؤول الأميركي الذي تحدث دون كشف هويته اعتبر هذه الخطوة «إشارة واضحة الى روسيا للالتزام بالعمليات المشتركة لمنع مخاطر التصادم، وأيضا لروسيا وأفرقاء آخرين لتجنب الاستفزازات غير الآمنة وغير المهنية في شمال شرق سورية».